العدد (1809) السنة السابعة - الاثنين (31) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

سدت أبواب العمل بوجه العمال العراقيين

العمالة الاجنبية غير شرعية.. ومخاوف بشأن مخاطرها الأمنية

عمال اسيويين

ان ترى عمالا ببشرة برونزية وشعور مسترسلة ليس على رصيف الانتظار المسمى (المسطر) بل في سوح العمل الأمر يدعو الى الأسف، لا لشيء الا لكون عمالنا ما زالوا يحلمون بفرص عمل تنقذهم من الضياع، ومن ذل الحاجة والفاقة، فكيف دخل هؤلاء العمال إلى الوطن وزاحموا عمال البلد؟ والإحصائيات تؤكد أن نسبة البطالة قد تجاوزت الـ٢٣٪؟

سهـا الشيخلي

تصوير: سعد الله الخالدي

تواجد العمالة

بما ان القطاع العام لا يشكل الا نسبة ضئيلة من سوق العمل للإضرار التي تعرض لها وبكل أشكاله الى التخريب وحرق وسرقة ومع ان القطاع الخاص قد تضرر هو الآخر للأسباب المذكورة يضاف إليها تدهور الطاقة الكهربائية الوطنية التي أضرت بالبلد من نواح عدة وللتحسن الأمني الذي شهدهُ المواطنون في الفترة الأخيرة نجد ان القطاع الخاص قد ترك العمالة العراقية واستعان بالعمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية، وصرنا نجد الكثير منهم في مطاعم وفنادق الدرجة الأولى والثانية، وفي المذاخر الطبية والمختبرات فكيف دخل هؤلاء؟ ولماذا لا تعالج الدوائر المعنية هذه الظاهرة؟

احد أصحاب الفنادق المنتشرة في العاصمة بغداد اخبرنا انه يستخدم أربعة من العمال الأجانب الآسيويين ويورد لنا أسباب تفضيله للعمالة الأجنبية على المحلية فيقول: العامل العراقي كثير المشاكل وهو مشاكس ولا يمكن التعاون معه فهو يهدد بعدة جهات اذا ما اخطأ وعاقبته وهذه الجهات هي (العشيرة، الحزب، الكتلة، الطائفية) وأمور أخرى لا مجال لذكرها الآن!

ومن ناحية ثانية يذكر لنا صاحب الفندق وهو من فنادق الدرجة الأولى ان العامل العراقي متطلب فهو دائما بحاجة الى إجازة والى راحة ويريد الذهاب الى أعمامه في محافظة كذا وأخواله في محافظة أخرى، وان ابن عمه قد توفي اليوم وان والدته في المستشفى وفي الإنعاش أيضاً! ولا يعجبه العجب، ويريد زيادة في راتبه كل شهر او شهرين، بينما العامل الأجنبي يبيت في الفندق ولا يخرج لزيارة احد ويعمل أكثر من الساعات المحددة ويحترم الاتفاقات التي تحدث بيننا سواء من حيث الأجور او ساعات العمل او الاتفاقات الأخرى فهو جاء من اجل العمل فقط، وهناك أمر آخر ربما يكون أهم النقاط التي ذكرتها وهي ان العامل الأجنبي يعمل في كل الأعمال حتى تلك التي من غير اختصاصه فهو مثلا يفتح المواسير المسدودة ويذهب لإحضار الحاجيات من اي مكان وهو متفانٍ في عمله ويعمل أكثر من ٨ ساعات، وشيء آخر هو ان العامل الأجنبي أكثر أمانة، حيث لا يسرق حتى لو وضعت أمامه مبالغ مغرية، فلماذا لا يتم تشغيله وهو بهذه المواصفات؟

وتم استدعاء احد أولئك العمال وكان اسمه غلام شاهزاد من مدينة كابل عمره ٣٥ عاما مسلم متزوج وله طفلان حاصل على الشهادة المتوسطة يقوم بعمل (منظف خدمات) يقول غلام بلغة انكليزية ركيكة:

– أحببت بغداد من أول يوم وطأت قدمي أرضها، وهي تشبه القاهرة الى حد كبير، التي عملت فيها لمدة سنتين، وأنا هنا في بغداد منذ ٥ سنوات اقضي ساعات الليل والنهار في العمل وأنا أقوم بتنظيف الطوابق كلها واعمل أيضاً في المطبخ مساعد طباخ كما لا اعتذر عن أي عمل يطلب مني، وعن الأجور فيقول أنها ٣٠٠ ألف دينار عراقي، ومع ان طعامي ومنامي على نفقة الفندق فانا أوفر كل شهر ٢٠٠ ألف دينار عراقي أرسله إلى أهلي في كابل، وعن سبب قدومه إلى بغداد للعمل فيها أجاب غلام ان العمل في كابل غير متوفر وان البطالة كثيرة هناك وان الجميع يعمل الصغار والكبار والنساء بل وحتى الشيوخ والعجزة والأطفال، ويختتم غلام حديثه بالقول انه يتمتع بإجازة أمدها ٢٠ يوما كل عام يذهب بها إلى كابل للقاء أهله.

القوانين لا تسمح

الخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان بين ان هذه الظاهرة هي مخالفة لكل القوانين العراقية والتعليمات والأنظمة لا تسمح باللجوء الى استقدام العمالة الأجنبية لعدة اعتبارات فمع وجود البطالة التي يعاني منها أبناء البلد لا يمكن ان نستخدم عمالة خارجية، ونحن نتساءل بدورنا من هو الذي زود هؤلاء بتراخيص عمل؟ وهناك من يشير الى ان بعضهم جاء عن طريق منظمات المجتمع المدني.

وعن الحل في الحد من هذه الظاهرة أوضح انطوان ان كلا من اتحاد الصناعات ووزارة العمل هم شركاء في إيجاد حل لهذه الظاهرة وعلى مستوى الجامعة العربية وان هناك دراسة أعدتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للحد من هذه الظاهرة واليوم لدينا اجتماع في وزارة العمل برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية حول قانون العمل، كما ان الوزارة لا تسمح ببقاء هذه الظاهرة دون إيجاد حل لها، وما زلنا لا ندري كيف يأتي هؤلاء العمال وان الـ(N-G-O) كيف تسمح للمنظمات باستقدامهم ومن يقف وراء ذلك وهو مخالف لكل التعليمات.

وعن دور وزارة الداخلية للحد من هذه الظاهرة أشار أنطوان إلى ان الداخلية في السابق كانت هي الجهة المعنية والمسؤولة عن توافد هذه العمالة، لكنها الآن قد أهملت الموضوع ولم تنظر إليه بشكل جدي، مع ان رأس المال البشري مهم جدا، وأننا يجب ان نعد الدراسات لان دخول هذه العمالة يأتي بدون هدف وبدون دراسة، فمثلا إذا ذهب عامل عراقي إلى تلك المدن القادم منها أولئك العمال هل سيجد هناك عملا له؟ بالتأكيد لا.

رأي وزارة العمل

وفي لقاء مع المستشار عبد الله اللامي المتحدث الرسمي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية قال:

– نحن كوزارة لم نقم بمنح أية إجازة عمل لأي عامل أجنبي ذلك لان القانون المعمول به من قبلنا لا يسمح للمكاتب غير الشرعية التي تعمل على استقدام هذه العمالة بغطاء حصولهم على إجازة لفتح هذه المكاتب من قبل وزارة التجارة، وقد تم تشكيل فرق عمل لمعرفة حقيقة هذه الظاهرة خاصة بعد ورود معلومات بشأن تسرب هذه العمالة من المنطقة الخضراء مع بداية جدولة انسحاب قوات الاحتلال.

كما ان وزارة الداخلية وجهت بإيقاف منح التراخيص لأي عامل أجنبي ومتابعة الموجودين منهم على اثر المخاطبات بين الوزارتين للحد من هذه الظاهرة غير الشرعية.

وبين اللامي تشكيل لجنة تضم كلاً من (الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الداخلية، وزارة الخارجية، جهاز المخابرات) مهمتها السيطرة على هذه الظاهرة وكذلك التمهيد لتشريع قانون تنظيم العمل ودخول العمالة الأجنبية إلى العراق اذا ما تطلب ذلك.

وأوضح الزميل اللامي إلى ان هذه الظاهرة لها اثر كبير على الجانب الأمني كونها عمالة غير مسيطر عليها ومصدراً للإخلال الأمني، ويمكن توظيفها من قبل جهات عديدة للإضرار بالبلد، ومن اجل منع دخول هذه العمالة سوف نعمل على إيقاف جميع تراخيص المكاتب الأهلية التي تقوم بتشغيل هؤلاء، ذلك لان قانون العمل الحالي يمنع دخول العمالة الأجنبية للعراق الا بموافقات رسمية، وأشار اللامي الى ان الوزارة قامت بتكثيف الدورات المهنية للعمالة العراقية للارتقاء بمستوى العامل العراقي ورفع كفاءته لزجه في سوق العمل، وإيقاف توافد العمالة الأجنبية بالتنسيق مع الجهات الرسمية وغير الرسمية حيث ان تنفيذ قوانين الاستثمار والنفط والغاز وغيرها من المشاريع الاستثمارية وفي مختلف المجالات التربوية والعلمية والصناعية والتكنولوجية والكهربائية والهندسية والإنشائية والمعلوماتية وغيرها من المشاريع الكبرى لتشغيل أكثر من ٥٠٪ من العمال العراقيين وهذا يساهم مساهمة فاعلة في تقليل نسبة كبيرة من البطالة في العراق لاسيما اذا اتفقت الكيانات المتصارعة على السلطة على خدمة العراق والعراقيين حيث قام البرلمان السابق بوضع هذه القوانين الاستثمارية على رفوف المجلس ولم ينظر بها ما اثر تأثيراً كبيراً على زيادة نسبة الفقر والبطالة.

وأوضح اللامي ان استخدام هذه العمالة الأجنبية يتم بعشوائية كبيرة من دون أن يكون في الحسبان أي تصور لتبعات هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على عملية العرض والطلب للعمالة العراقية التي تعاني من البطالة في الوقت الحاضر بعد الركود الواضح في القطاعات الإنتاجية والزراعية والمشاريع الاستثمارية الأخرى، وهذا يزيد من القضية تعقيدا، وقد تشكل هذه الظاهرة مستقبلا مشكلات اجتماعية على المدى البعيد، لذا يجب دراسة هذا الموضوع بشكل جامع وشامل من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بهذا الأمر.

اللجنة الوطنية للتشغيل والتدريب

أكد الزميل اللامي أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تعمل على تفعيل دور اللجنة الوطنية للتشغيل والتدريب التي تضم في عضويتها معظم وزارات الدولة وممثلين عن مؤسسات منظمات المجتمع المدني المتمثلة باتحاد الصناعات العراقي واتحاد الغرف التجارية ونقابات العمال، وهذه اللجنة مهمتها رسم سياسة التشغيل والتدريب في العراق والتنسيق فيما بينها لتشغيل العاطلين عن العمل في الدوائر الحكومية والقطاع الخاص، ولكنا وجدنا ضعفاً في استجابة الدوائر الرسمية لعملية توفير فرص عمل للعاطلين المسجلين ضمن قاعدة بياناتها فيما اتخذت إجراءات قانونية ضد العديد من المستفيدين من برنامج القروض الصغيرة الذين لم يستثمروها في تنفيذ أي مشروع حيث تقوم الوزارة بتسجيل العاطلين عن العمل في قاعدة بيانات التشغيل البالغ عددها (٢٢) مركزا في بغداد والمحافظات لغرض تدريبهم على مختلف الاختصاصات المهنية وإيجاد فرص عمل لهم، وكذلك تم تشكيل فرق عمل استقصائية تقوم بجولات ميدانية بهدف البحث عن فرص عمل للعاطلين في القطاعين العام والخاص حيث أن الوزارات الحكومية لم تبد الاستجابة والمساندة المطلوبة للحد من اتساع ظاهرة البطالة وان جهودها في هذا الاتجاه لا يوازي طموح الوزارة حيث أنها غير قادرة على تغطية حاجات العاطلين وإيجاد فرص عمل لهم من دون تعاون وزارات الدولة في هذا المجال، حيث ظهر أن عدد العاطلين المسجلين بمراكز التشغيل في بغداد والمحافظات بعد عام ٢٠٠٣ تجاوز المليون ونصف المليون عاطل وقد تمت المباشرة ولغاية اليوم لإدخالهم في قاعدة البيانات في دائرة العمل والتدريب المهني وتم تشغيل ٢٠٠ ألف عاطل من نظام العقود المؤقتة في القطاعين العام والخاص، ودعت الوزارة جميع العاطلين المسجلين لمراجعة مراكز التشغيل في بغداد والمحافظات بضرورة تحديث البيانات للعاطلين حيث تعمل وزارتنا لإكساب العاطل عن العمل مهارات تؤهله لدخول سوق العمل لتستطيع إيجاد مهنة توفر له مورداً ثابتاً، فضلاً عن رفع كفاءة العاطلين في القطاعين العام والخاص من خلال تنظيم دورات للذين لديهم مهارات أولية بغية تطويرها حيث لدينا (٢٥) مركزاً للتدريب ولدينا (٢٢) مركزاً للتشغيل موزعة في بغداد والمحافظات، ولدينا خطة لوضع حجر أساس لمراكز تدريبية وتشغيلية أخرى في المحافظات التي تفتقر الى مراكز تدريب بغية تفعيل دور الوزارة في هذا المجال.

كتاب تخويل عمليات بغداد إجراء قد يفتح باب الفساد

وائل نعمة

«الحواجز الكونكريتية التي أحاطت ببعض أسواق ومناطق بغداد والتي جوبهت بانتقادات البعض الذين سرعان ما غيروا مواقفهم بعد ان حصدت هذه الخطوة نجاحات وقلصت حجم الكوارث التي كانت تصيب البشر والحجر من جنون السيارات المفخخة، برغم اننا رفعنا أيدينا معترفين بأنها خلقت زحاما وأعاقت دخول السيارات الى بعض الأماكن وحرمت بعض الأسواق من روادها، لكن في الوقت نفسه كانت خطوة مهمة باتجاه تحقيق الأمن في البلد».

ماذا عن السيطرات؟ «والأمر ينسحب أيضاً على عدد السيطرات التي تنتشر في مختلف مناطق بغداد، وبرغم ما تحدثه من طوابير السيارات الزاحفة ببطء باتجاهها، الا انها كشفت عن سيارات مفخخة وقبضت على مجرمين ووضعت يديها على أسلحة ومسروقات، والكل يرفع لها القبعات لأجل ما فعلته».

وما رأيك بمنع دخول سيارات الحمل الى بغداد الا بعد الرابعة عصرا؟ « أكيد عمليات بغداد حينما وضعت هذا الشرط كان بسبب التفجيرات التي أسقطت جسور وهدمت بنايات والتي استخدمت الشاحنات فيها، وبرغم ما يسببه هذا المنع من مضايقات لأصحاب هذه السيارات وفي تعطيل الحركة التجارية ولكن للضرورة أحكام، كما يقال».

الحديث الذي دار بين اثنين، كان سؤال من شخص قد ترك بغداد منذ ثلاثين عاما وعاد اليها بعد ان رماه الشوق لشوارعها، وإجابة من آخر لم يبرح مكانه وعاش وتعايش مع الأزمات، لكن ما لم يستطع ان يجيب عليه كان سؤالا حول لماذا بعض السيطرات والتي تقف في مداخل المناطق ببغداد والتي المفروض ان تقوم بتوفير الحماية وتقديم المساعدة للمواطن فقدت هذا الدور، وصارت تمنع دخول سيارات الحمل حتى بعد الرابعة كما سمح لها ان تمر حسب تعليمات قيادة عمليات بغداد!

ضرورات أمنية

من جانبها عمليات بغداد أعلنت على لسان المتحدث باسمها اللواء «قاسم عطا» في وقت سابق بأنه تم اتخاذ إجراءات بمنع الشاحنات من عبور الجسور داخل بغداد كجزء من الخطة الأمنية، والتي تزيد حمولتها عن طن ونصف الطن من المرور ومنعها منعا باتا ولأي سبب كان، والقرار يستثني جسري المثنى شمالي بغداد وهو المنفذ الذي يؤدي الى المناطق الشمالية وجسر الدورة جنوبي بغداد وهو المنفذ الذي يؤدي الى المناطق الجنوبية، وعمليات بغداد أشارت إلى أن إجراءات قانونية ستتخذ بحق المخالفين حيث يتم حجز المركبة لمدة عشرة أيام.

أما مديرية المرور العامة فقد أصدرت بيان رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ حمل توقيع اللواء جعفر طعمة كاظم مدير المرور العام، و نص على تنظيم حركة السير لمركبات الحمل والشاحنات وتحديد أوقات دخولها وخروجها من مدينة بغداد واستنادا لأحكام القسم (٣٤) من قانون المرور رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٤، حيث أكد البيان منع دخول وخروج مركبات الحمل والشاحنات القادمة من المحافظات الى مدينة بغداد وبالعكس من الساعة (٧) صباحاً الى الساعة الرابعة عصراً.

ويمنع منعا باتا وفي جميع الأوقات دخول او تجوال مركبات الحمل والشاحنات الى مركز مدينة بغداد في الشوارع وبعض المناطق وبنفس التوقيتات السابقة.

ان قرار منع سيارات الحمل من التجوال في شوارع بغداد إلا بعد الساعة الرابعة عصرا جعل « أبو محمد « يعيش أشبه بحياة المتقاعدين! بعد أن كان في كل مرة يقرران يبيع سيارته (الحمل) يتراجع عن قراره اذ يعدها مصدر رزقه الوحيد، لكن وفي لحظة انفعال قرر هذه المرة بيعها والسبب ليس حدوث عطل فيها بل استجد شيء جعله يقدم على هذه الخطوة فلم تعد سيارة الحمل التي يملكها تفي بمستلزمات معيشة الأسرة بعد ان منعت من التجوال.. «أتمنى ان تعاد دراسة القرار لرفع الحيف عن المتضررين»، كان هذا ما يتمناه ابو محمد، لاسيما بعد ان تحسن الوضع الأمني وقلت إمكانية تفخيخ سيارة بهذا الحجم وتجوالها في بغداد بحرية.

أين الحل؟

وقال علي حامد (٣٣ سنة) وهو صاحب شاحنة يعمل في بغداد، «انا دائماً أقف على الخط السريع منذ التاسعة صباحا وانتظر لحين فتح الطريق امام السيارات الكبيرة في الرابعة مساءاً للمرور الى المناطق السكنية مع العلم ان بيتي لا يبعد سوى ٥٠٠ متر عن هذا المكان.

ويتساءل «هل هذه هي الطريقة الوحيدة لتوفير الأمن ومنع استخدام الشاحنات في التفجيرات»، وتابع قائلاً: اننا نقطع مسافات تستغرق عشرات الساعات متحملين الجو وخطورة الشوارع لكي نوصل المواد الغذائية او الصناعية او المنزلية وفي النهاية علينا ان ننتظر متحملين الجوع والعطش الى الساعة الرابعة مساء ليسمح لنا بالمرور، داعياً الجهات المسؤولة الى إيجاد حل عملي لمشكلتهم.

مواقف متشنجة

ويثير انتظار سواق الشاحنات لساعات طويلة على مداخل بغداد او على الطريقين الرئيسيين المسموح لهما بالتواجد فيها مشاكل مع رجال الشرطة الذين يتابعونها وينظمون حركتها.

وقال شرطي المرور، أحمد كاظم، عن مدخل بغداد الجنوبي، و بعد حوار متشنج مع احد سائقي المركبات، ان بعض سواق المركبات يثيرون مشاكل على الطرق ولا يلتزمون بالتعليمات.

وأضاف «لا يسمح لسائقي السيارات الكبيرة بالوقوف هنا، لان هذا المكان في الشارع ضيق واذا وقفت سيارة صغيرة فيه يقع ازدحام كبير، فما بالك اذا وقفت عدة مركبات كبيرة».

لكن عماد صاحب، سائق المركبة الذي كان الطرف الثاني في الحوار المتشنج، قال «وصلت من محافظة الناصرية قبل نصف ساعة وتوقفت هنا الى ان جاء شرطي المرور وقال لي ان علي التحرك لان الوقوف هنا ممنوع مع العلم انه لا توجد اي قطعة او لوحة مرورية تشير الى ذلك».

معاناة التجار

أما رشيد الساعدي، تاجر في منطقة جميلة التجارية، فقال «تغير كل شيء في عملنا بعد القرار الحكومي الذي أرغم المركبات الكبيرة على التحرك في العاصمة بعد الرابعة عصرا، كنت سابقا اعمل من الصباح وحتى الظهر، اما الان علي ان انتظر الى ما بعد الساعة الرابعة لحين دخول المركبات التي تحمل البضائع التي تصلنا في بعض المرات بعد الساعة التاسعة او العاشرة ليلا لتفرغ من قبل العمال الى الثانية ما بعد منتصف الليل».

وأضاف: «عليك دفع أجور مضاعفة للعمال لكي يوافقوا على العمل في ذلك الوقت المتأخر، وهذا حقهم الطبيعي».

ما بعد الساعة الرابعة!

بعد أن ارتضى أصحاب السيارات الكبيرة والتجار والذين تضرروا من هذا القرار، بقدسية الساعة الرابعة، لكن في أحيان كثيرة بعض السيطرات والقوات الأمنية لا تلتزم بهذا الموعد وتتعامل بمزاجية مع السيارات وآخرين يطلبون «رشوة « مقابل إدخال الشاحنات الى المناطق برغم مرور ساعات على الموعد المقرر لدخولها.

أبو أياد مدير إحدى شركات الإعلان في بغداد أوضح بأنه يعمل في اكثر من ٣٠٠ موقع في مختلف مناطق العاصمة، ولديه «كرينات وسيارات حمل» تقوم بنقل اللوحات الإعلانية الى تلك المناطق وتعليقها.

يتعامل أبو أياد في عمله مع السيطرات والقوات الأمنية التي تقف في مداخل المناطق والتي في أحيان كثيرة ترفض ان تسمح لهم بالمرور حتى وان أصبحت الساعة الثامنة مساءاً.

ويضيف قائلاً: «طالبونا بكتاب صادر من عمليات بغداد يعطينا الحق في المرور بلوحاتنا، ولكننا لم نستطع ان نحصل على التخويل لا من الأفواج ولا من الألوية التابعة لعمليات بغداد «.

ويتساءل « لدينا عمل مرتبطون به فهل نتوقف عن عملنا»؟.

أبو اياد بدأ باستجداء العمال الذين يمكن ان يعملوا في الليل لاسيما ان الكثير منهم يرفض ذلك، فبات يترك «الكرينات» في داخل المناطق في المساء ويبدؤون العمل في الصبح وتخرج «الكرينات» في الليل، وهذا يكلف الشركة الوقت والأموال.

الإعلام والتخويل

الإعلام يقف في الطرف الآخر من المشكلة فهو أيضاً يعاني من مزاجية القوات الأمنية ومن عقدة التخويل الذي يجب ان يستحصلوا عليه من عمليات بغداد.

الإعلام يحتاج الى الصورة ليكتمل عمله، وعمليات بغداد تمنع التقاط الصور في كل الشوارع والمؤسسات ومهما كان موضوع الصورة، ويكفي ان ترفع كامرتك حتى تلاحقك أيادي القوات الأمنية لتمنعك من ان تخطف صورة سريعة لمنظر قد استفزك في احد شوارع بغداد.

المصور الصحفي مهدي يقول: «بعد ان قام ما يسمى بتنظيم القاعدة في العراق بإظهار صور ونشرها على المواقع الالكترونية والتي تصور أعمالهم الإجرامية والوحشية، أصبحت القوات الأمنية تمنعنا من التصوير».

وأصبحت الكاميرا ومن يحملها اشبه بالسلاح والإرهابي واختلطت الأمور على الصحفيين هل هم يقومون بتخريب البلد شأنهم شأن الإرهاب أم انهم دعاة سلام وأصحاب رسالة يريدون إيصالها بأمانة الى المتلقي؟ ويضيف مهدي قائلاً: «طلبت عمليات بغداد ان نستحصل على كتاب يخولنا التصوير والتجوال بحرية دون قيود ومحاذير، وبعد سلسلة إجراءات حصل البعض منا على هذا الكتاب، ولكن حينما انتهت فترة نفاذه بدأت القوات الأمنية تطالبنا بتخويل جديد وهنا المشكلة الجديدة!!».

في بيان صدر عن عمليات بغداد من اللجنة الإعلامية لخطة فرض القانون في ٢٨/كانون الأول/٢٠٠٩، أوضح البيان بأن عمليات بغداد قررت إلغاء جميع التخاويل الممنوحة سابقا الى وسائل الإعلام المختلفة لانتفاء الحاجة لها، وأصدرت القيادة أوامرها الى جميع القطاعات بتسهيل عمل وسائل الاعلام كافة وتأمين الحماية اللازمة لها، دون الحاجة الى كتب تخويل في جميع مناطق بغداد.

يحدثنا مهدي عن هذا القرار قائلاً: «برغم صدور بيان من عمليات بغداد يلغي التخاويل الا ان القوات الأمنية لا تعترف بهذا القرار، وحينما تتصل القوات الأمنية بالمقرات يخبرونهم بحسب كلامهم بأن لا صحة لإلغاء التخاويل ويطالبونا بضرورة التخويل، ونرجع للمربع الأول».

يتذكر مهدي في احد الأيام حين ذهب لالتقاط صور للخضار في علوة الرشيد منع من قبل القوات التي تقف على حماية هذا المكان من الدخول وبرغم إبراز هوية الصحافة وكتاب من عمليات بغداد الا انهم رفضوا إدخاله الى العلوة، ما اضطر الى اللجوء الى مقر اللواء وشرح حالته لهم حتى أرسلوا معه «همرات» أدخلته الى العلوة بعد أن مرت ساعات طويلة لمجرد صور أراد التقاطها لـ«طماطم وخيار»!

فيما يقول المصور سعد الله الخالدي: «كنا ننجز عملنا بهوية المؤسسة الصحفية التي نعمل فيها، والقوات الأمنية لا تعترض، لكن بعد إصدار الأوامر بضرورة الحصول على تخويل من عمليات بغداد للعمل في الشارع وللتصوير لم يعد احد يعترف بهوية الصحافة ولا حتى بكتاب عمليات بغداد بعد أن أصبح يتغير في كل سنة والقوات الأمنية تطالبنا بآخر جديد، حتى صار الامر الى ان بعض العناصر الأمنية لا تعترف به و تقول لي بالحرف الواحد حين ابرز لهم التخويل (نكعه وأشرب ميه)!

من جانبه أوضح قاسم عطا في ورشة نحاور التي اقامتها مؤسسة المدى، بأن هناك جهلاً من بعض نقاط السيطرة المرابطة في مناطق بغداد، وانهم يحاسبونهم ويراقبونهم بشكل دوري لتسهيل عمل الصحفيين، والحد من الأخطاء التي تقترفها هذه السيطرات في تعاملها مع المواطنين، وأكد تشكيل آمرية الانضباط لمراقبة ومتابعة عمل السيطرات في الشوارع.

شاحنات بانتظار الدخول

تفتيش شاحنات قبل دخولها بغداد